المغرب: منع وقفة تضامنية مع صحفيين أحدهما مضرب عن الطعام

منعت السلطات المغربية، وقفة تضامنية أمام مبنى البرلمان بالعاصمة الرباط، مع صحفيين مسجونين أحدهما مضرب عن الطعام منذ 48 يوما.

وبحسب مراسل الأناضول، فإن الأمن منع تنظيم الوقفة في الوقت الذي ردد فيه المشاركون شعارات تطالب بإطلاق سراح كل من سليمان الريسوني، وعمر الراضي.

وعمل رجال الأمن، الذين كانوا متواجدين بكثرة أمام البرلمان على تفريق المتظاهرين الذين تجمعوا، ثم منع تجمعهم من جديد.

وحمل المشاركون خلال استعدادهم للوقفة، لافتات تحذر من خطورة وضع الريسوني المضرب عن الطعام منذ 48 يوما.

ولم يتسن للأناضول الحصول على تعليق فوري من السلطات الأمنية حول منع الوقفة، إلا أن محافظة العاصمة الرباط، تبرر رفضها للوقفات بسبب إجراءات كورونا.

وأعلنت المحافظة، في بيانات سابقة، منع أي تجمهر أو تجمع بالشارع العام تفاديا لكل ما من شأنه خرق مقتضيات حالة الطوارئ الصحية.

قالت المندوبية العامة لإدارة السجون المغربية (حكومية)، في بيان، إن "الأخبار التي يتم ترويجها من طرف بعض الجهات كون سليمان الريسوني، يحتضر ومشرف على الموت وغير قادر على الحركة، لا أساس لها من الصحة".

في احتجاج حاشد دعا إليه ناشطون للضغط على الحكومة

العراق: الآلاف يتظاهرون في بغداد لملاحقة «قتلة المتظاهرين»

احتجاجات في العراق

احتشد آلاف العراقيين، وسط العاصمة بغداد للضغط على سلطات بلادهم لملاحقة المتورطين في قتل مئات المحتجين والناشطين منذ بدء الحراك الشعبي بالبلاد في أكتوبر 2019.

وتأتي هذه الاحتجاجات استجابة لدعوات ناشطين للخروج في تظاهرات تحت عنوان "من قتلني؟"، وفق مراسل الأناضول.

وتجمع المتظاهرون في عدة ساحات، منها: الفردوس والتحرير (وسط) والنسور (غرب) في العاصمة بغداد، حيث تدفق الآلاف منهم من محافظات وسط وجنوب للانضمام إلى احتجاجات بغداد، وفق ذات المصدر.

وندد المتظاهرون ببطيء إجراءات الحكومة واتهموها بـ"التقاعس" و"العجز" عن تقديم المتورطين في قتل المتظاهرين إلى العدالة.

وقال جواد خليل، ناشط من بغداد للأناضول: "هذه التظاهرة بمثابة إنذار للمتورطين في قتل المتظاهرين".

وأضاف، من ساحة التحرير، أن المتورطين والقتلة لن يفلتوا من العقاب مهما طال الزمن.

ورفع المتظاهرون صور القتلى من الناشطين والمحتجين بينهم رئيس تنسيقية الاحتجاجات في كربلاء إيهاب الوزني، ويعد آخر من طالته يد الاغتيال.

وفي 9 مايو الجاري، اغتال مسلحون مجهولون الوزني، قرب منزله بكربلاء ذات الغالبية الشيعية.

وفجر اغتيال الوزني، احتجاجات غاضبة في عدة مناطق بالعراق بينها كربلاء وذي قار وبغداد استمرت لأيام، فيما أمر رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي بإجراء تحقيق عاجل في الحادث وتقديم الجناة للعدالة.

ويتهم الكثير من المتظاهرين مسلحي فصائل شيعية مقربة من إيران بالوقوف وراء عمليات الاغتيالات للحفاظ على نفوذها في البلاد، وهو ما تنفي صحته قادة تلك الفصائل.

وحذر أبو مريم، أحد المتظاهرين للأناضول، من تصاعد وتيرة الاغتيال مع قرب الانتخابات البرلمانية المبكرة المقررة في أكتوبر المقبل.

وأضاف أبو مريم، أن "الأحزاب الفاسدة والفصائل المسلحة ستفعل أي شيء لضمان بقائها في السلطة".

وخرجت الاحتجاجات وسط انتشار كثيف لقوات حفظ النظام والشرطة المحلية على جسر الجمهورية المؤدي من ساحة التحرير إلى المنطقة الخضراء، شديدة التحصين، والتي تضم مقار الحكومة والبرلمان والبعثات الأجنبية.

وقال المقدم في شرطة بغداد حاتم الجابري، للأناضول إن قوات الأمن أطلقت قنبلتين صوتيتين لإبعاد المتظاهرين عن جسر الجمهورية، أضاف إلى إصابة 3 عناصر بجروح طفيفة، إثر إلقاء المتظاهرين للحجارة.

وبالتزامن، خرجت احتجاجات مماثلة في مدينة الناصرية مركز محافظة ذي قار، والعمارة مركز محافظة ميسان وفي البصرة (جنوب)، وفق ما أبلغ شهود عيان مراسل الأناضول.

ووفق إحصائيات حكومية، فإن 565 متظاهرا وعنصر أمن قتلوا خلال الاحتجاجات، بينهم عشرات الناشطين الذين تعرضوا للاغتيال على يد مجهولين.

وشكلت الحكومة لجانا عديدة للكشف عن قتلة المتظاهرين والناشطين منذ عام 2019، لكنها حتى الآن لم تعلن عن أي منجزات.

ارتفاع ضحايا احتجاجات الثلاثاء إلى قتيلين و26 جريحا

أفادت وثيقة عراقية رسمية، بارتفاع حصيلة ضحايا الاحتجاجات التي شهدتها العاصمة بغداد، إلى قتيلين و26 جريحا.

واحتشد آلاف العراقيين، وسط العاصمة بغداد للضغط على سلطات بلادهم لملاحقة المتورطين في قتل مئات المحتجين والناشطين منذ بدء الحراك الشعبي بالبلاد في أكتوبر 2019.

ووفق وثيقة صادرة من وزارتي الصحة والداخلية، الأربعاء، حصل مراسل الأناضول عى نسخة منها، فإن "حصيلة الاحتجاجات بلغت قتيلين و26 جريحا".

ونشرت الوثيقة أسماء القتلى والجرحى وأسماء المستشفيات التي يرقدون فيها.

أبلغ مصدر أمني عراقي الأناضول، بأن متظاهراً قتل وأصيب 16 آخرون بينهم 9 من عناصر الأمن في صدامات بين محتجين وقوات الأمن وسط بغداد.

وحملت احتجاجات اسم "من قتلني؟ (من قتل النشطاء؟)"، وطالبت السلطات بالكشف عن قتلة المتظاهرين ومحاكمتهم.

من جانبه، تعهد رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، في بيان، بأن تفتح حكومته "تحقيقا شفافا" في أعمال عنف شهدتها احتجاجات في "ساحة التحرير" وسط بغداد.

واحتجاجات الثلاثاء، هي جزء من حراك شعبي بدأ في أكتوبر 2019، ولا يزال مستمرا على نحو محدود، ونجح في الإطاحة بالحكومة السابقة، برئاسة عادل عبد المهدي.

ويتهم المحتجون القوى السياسية الحاكمة بالضلوع في فساد مالي وسياسي وارتباط بالخارج على حساب مصالح العراقيين.

ووفق إحصاء الحكومة، فإن 565 من المتظاهرين وأفراد الأمن قتلوا خلال الاحتجاجات، بينهم عشرات النشطاء تعرضوا للاغتيال على أيدي مجهولين.

وتعهدت حكومة الكاظمي، وهي تتولى السلطة منذ مايو 2020، بمحاكمة المتورطين في قتل المتظاهرين والنشطاء، لكن لم يتم تقديم أي متهم للقضاء حتى الآن.

وفق بيان لمجلس السيادة الانتقالي في السودان

الحركة الشعبية تعتزم تقديم «ورقة إطارية» للتفاوض مع الخرطوم

أعلنت وساطة دولة جنوب السودان لمفاوضات السلام السودانية، أن الحركة الشعبية شمال، بقيادة عبد العزيز الحلو، ستتقدم بـ"ورقة إطارية" خلال جلسة التفاوض مع الحكومة الانتقالية.

وتنطلق في جوبا، عاصمة دولة جنوب السودان، مفاوضات لإحلال السلام بين الخرطوم والحركة الشعبية شمال، التي تقاتل القوات الحكومية في ولايتي جنوب كردفان (جنوب) والنيل الأزرق (جنوب شرق)، منذ يونيو 2011.

وقال مقرر الوساطة، ضيو مطوك، إن الحركة الشعبية شمال ستتقدم بـ"ورقة إطارية" تتضمن قضايا سياسية وأمنية واقتصادية، وفق بيان لمجلس السيادة الانتقالي في السودان.

وتابع مطوك: "إذا اتفقت الأطراف على الورقة، يمكن مناقشة تفاصيل هذه القضايا". وأعرب عن أمله بأن توقع الخرطوم والحركة الشعبية اتفاق سلام.

وأشار إلى أن سيخاطب الجلسة الافتتاحية للتفاوض، الأربعاء، كلٌ من رئيس جنوب السودان، سلفا كير ميارديت، ورئيسي مجلسي السيادة والوزراء بالسودان، عبد الفتاح البرهان وعبد الله حمدوك، والحلو، ورئيس الوساطة الجنوبية، المستشار توت قلواك.

وأردف أنه "عقب الجلسة الافتتاحية ستدخل الأطراف في عملية تفاوض من المتوقع أن تستمر أسبوعين". وقال مجلس السيادة، في بيانه، إن عضو المجلس، شمس الدين كباشي، سيترأس وفد الحكومة لجولة التفاوض مع الحركة الشعبية.

وفي وقت سابق، وصل كباشي برفقته عضو مجلس السيادة، محمد الحسن التعايشي، إلى جوبا. وفي 28 مارس الماضي، وقع البرهان و الحلو "إعلان مبادئ"، تمهيدا لبدء مفاوضات السلام بين الجانبين.

ووقعت الخرطوم اتفاقا لإحلال السلام مع حركات مسلحة ضمن تحالف "الجبهة الثورية"، في 3 أكتوبر الماضي.

ولم توقع على هذا الاتفاق كل من الحركة الشعبية شمال، وحركة تحرير السودان، بقيادة عبد الواحد نور، التي تقاتل القوات الحكومية في إقليم دارفور (غرب).

وإحلال السلام في السودان هو أحد أبرز الملفات على طاولة حكومة حمدوك، وهي أول حكومة منذ أن عزلت قيادة الجيش في أبريل 2019، عمر البشير من الرئاسة (1989–2019)، تحت ضغط احتجاجات شعبية مناهضة لحكمه.

وفي 21 أغسطس 2019، بدأت في السودان مرحلة انتقالية تستمر 53 شهرا تنتهي بإجراء انتخابات مطلع 2024، ويتقاسم السلطة خلالها كل من الجيش وقوى مدنية والحركات المسلحة الموقعة على اتفاق السلام.

شرطة الاحتلال تعتدي على وقفة سلمية بالقدس الشرقية

اعتدت الشرطة الإسرائيلية على فلسطينيين، نظموا وقفة سلمية، قُبالة المحكمة المركزية الإسرائيلية بالقدس الشرقية، احتجاجا على قرار إخلاء عائلات فلسطينية من منازلها، في بلدة سلوان، بالمدينة.

وقال شهود عيان لوكالة الأناضول إن الشرطة الإسرائيلية اعتدت على أحد المشاركين بالضرب، فيما اعتقلت شخص آخر.

وتنظر المحكمة المركزية الإسرائيلية، في التماس قدمته عائلات فلسطينية، ضد قرار إخلائها من منازلها في حي "بطن الهوى" في بلدة سلوان.

وقالت لجنة الدفاع عن الحي في تصريح مكتوب حصلت وكالة الأناضول على نسخة منه، إن الإخلاء يتهدد 86 عائلة، يبلغ عدد أفرادها 700 شخص.

وتخشى لجنة الدفاع من أن أي قرار ضد أي عائلة بالإخلاء، سيكون من شأنه تهديد باقي العائلات بمصير مماثل.

وقدرت مصادر محلية المشاركين بالوقفة بأكثر من 200 شخص، فيما انتشرت قوات كبيرة من الشرطة الإسرائيلية في المكان.

وهتف المتظاهرون ضد قرارات إخلاء المنازل.

ولم يتضح على الفور إذا ما كانت المحكمة الإسرائيلية ستصدر قرارها اليوم.

اعتقال فلسطينيين

العدوان على غزة لا ينهي المعارك السياسية في إسرائيل

لربما أراد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو من الحرب على غزة قطع الطريق على تشكيل حكومة بديلة، غير أن تفاصيل انتهاء هذا العدوان قد لا يحقق له ما أراد.

ويُنظر إلى الفترة حتى الثاني من يونيو المقبل، على أنها حاسمة باتجاه تحديد مسار الساحة السياسية الإسرائيلية، فإما أن تتشكل حكومة بديلة، أو يتحدد موعد لانتخابات خامسة.

ففي ذلك اليوم، تنتهي المهلة التي كلف فيها الرئيس الإسرائيلي رؤوبين ريفلين، زعيم حزب "هناك مستقبل" الوسطي المعارض يائير لابيد، لتشكيل حكومة بعد أن فشل نتنياهو في المهمة.

ويقول يوني بن مناحيم، المحلل السياسي الإسرائيلي، لوكالة الأناضول: "أمامنا فترة أسبوع سيتضح في نهايتها ما إذا كان لابيد سينجح بتشكيل حكومة بديلة، أو أنه سيتحدد موعد لانتخابات خامسة".

وأضاف: "لا أعتقد أن نتنياهو سينجح بتشكيل حكومة بعد إعادة الرئيس الإسرائيلي التفويض إلى الكنيست، فهو بكل الأحوال بحاجة الى القائمة العربية الموحدة، برئاسة منصور عباس، ولكن حزب الليكود وأحزاب اليمين الأخرى ترفض حكومة بدعم من نواب عرب".

وكان ريفلين قد كلّف لابيد بتشكيل الحكومة في الخامس من مايو الجاري، خلال فترة تمتد إلى 28 يوما.

ولكن تفجر الأحداث في "باب العامود" بمدينة القدس الشرقية، بدأ في السابع من الشهر، أي بعد يومين من التكليف، الأمر الذي أثار علامات استفهام حول ما إذا كان تفجرها مقصودًا. ففي حينه، أغلقت الشرطة الإسرائيلية مدرج "باب العامود" أحد بوابات البلدة القديمة، أمام الفلسطينيين، ما أثار حفيظتهم، مع بداية شهر رمضان.

وتبادل الفلسطينيون والإسرائيليون الاتهامات حول المسؤولية عن تفجر الأحداث التي بدأت في "باب العامود" ثم انتقلت لقرارات إخلاء عائلات فلسطينية من منازلها في حي "الشيخ جراح"، وتلاها اقتحامات المسجد الأقصى، وصولا إلى إطلاق عملية عسكرية على قطاع غزة.